مستقبل البنوك الإسلامية الإندونيسية بعد صدور قانون الاندماج

شريف هداية الله
جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا – إندونيسيا
syarifhidayat4647@gmail.com

الملخص

البنوك الإسلامية مؤسسة مالية لا تعتمد مؤنها وإجراءاتها على العوائد الربوية، وتهدف أنشطتها إلى تحقيق مصالح مادية عن طريق جمع الموارد المالية وتصرفها طبقا للشريعة الإسلامية بحيث تنفذ قواعد الاحتياط والإدارة المالية المتميزة تحت رقابة هيئة الخدمات المالية القومية (OJK) ، وبالنسبة لأنظمة البنوك الإسلامية وإجراءاتها من الناحية الشرعية تتولى رعايتها الهيئة الشرعية القومية التابعة لمجلس العلماء الإندونيسي (DSN MUI)لإصدار الفتوى للخدمات البنكية ومنتجاتها ثم تؤكدها قرارات هيئة الخدمات المالية (PJOK)بأن جميع خدمات البنوك الشرعية يسمح عرضها على العميلين بعد حصولها على التصريح الصادر من هيئة الرقابة الشرعية (DPS) والتصريح من طرف الهيئة الخدمات المالية، وفي مجال التنفيذ فإنه يلزم لكل البنوك الإسلامية أن تمتلك لجنة الرقابة الشرعية التي تقوم بدور الرقابة التشريعية والاستشارية في الرد على تساؤلات العميلين والمجتمع حول موافقتها بالقيم الشرعية والتعاليم الإسلامية. كما أن البنوك الإسلامية في إندونيسيا تتطور بشكل تدريجي ووتزدهر وتتبؤ بالتقدم في الآونة المتاخرة بحيث نشاهد إقبال جماهير الشعب للحصول على حل التعامل مع البنوك كما يدل على مستقبل إيجابي لها خاصة بعد صدور قانون دمج البنوك الإسلامية الثلاثة وهي شريكة بنك المانديري الإسلامي (PT. Bank Mandiri) شركة بنك الوطني الإندونيسي الإسلامي (PT.BNI) وشركة بنك الشعب الوطني الإسلامي (PT.BRIS)وأصبحت البنك الإسلامي الإندونيسي بحيث تأمل الحكومة صدارتها في مقدمات البنوك الشرعية على مستوى العالم ويمثل الترتيب السابع من ناحية الموارد المالية.

الكلمات المفتاحية: *مبادئ شرعية؛ عملية الدمج؛ البنك الإسلامي الإندونيسي.*

The Prospect of Indonesian Islamic Banks after Merger

Syarif Hidayatullah
UIN Syarif Hidayatullah Jakarta – Indonesia
syarifhidayat4647@gmail.com

Abstract

Bank is an institution that operates without interest, whose activities are to realize material benefits through the collection and distribution of funds in accordance with sharia, where aspects of the implementation of prudential principles and good governance are supervised by the OJK. While the system and mechanism for the fulfillment of sharia compliance, the institution that has an important role is the National Sharia Council (DSN) of the MUI to issue a fatwa on the conformity of sharia for a bank product. Then the POJK emphasized that all Islamic banking products should only be offered to the public after the bank received a fatwa from the DSN MUI and obtained permission from the OJK. In the operational order, each Islamic bank is also required to have a Sharia Supervisory Board (DPS) which functions for sharia supervision and as an advisor in answering questions regarding whether its activities are sharia-compliant or not.

Islamic banking in Indonesia continues to develop gradually and progress. In recent years, Islamic Banking has been on the rise, triggered by the great desire of the public to obtain halalness in conflict with banks. This shows that the prospect of Bank Syariah Indonesia will improve, especially with the merger of three Islamic Banks in Indonesia, namely PT. Bank Mandiri Syariah, PT. BNI Syariah and PT. BRIS, Tbk. To become Bank Syariah Indonesia Tbk, which is expected by the government so that Indonesia can become a barometer of the Islamic economy in the world and will be ranked seventh in Indonesia based on assets.

Key Word: *Legal Principles; Merging Process; Indonesian Islamic Bank.*

المقدمة

إن البنوك الإسلامية مؤسسة مالية تهدف إلى توسيع نطاق اقتصادي في مجال ميداني ملموس عن طريق عدد من الأنشطة الاقتصادية مثل الاستثمار والبيوع والمعلاملات الإسلامية وما أشبه ذلك مطابقا للقواعد الشرعية وأصولها تعني قوانين ولوائح العقود الشرعية بين البنوك والأطراف الأخرى بشأن حفظ المبالغ وتمويل الأعمال التجارية ونحوها التي تتوافق مع القيم الدينية سواء كان في صعيد داخلي أو خارجي.[١]

والبنوك الإسلامية في إندونيسيا مازالت ولا تزال في تقدم وتطور تدريجيا، وكلما توسعت دائرة استخدام منتجات البنوك الشرعية واستغلال آلياتها كلما تدعم أنشطة مالية وحركات تجارية شعبية التي تقلل من المعاملات ذات طابع مشبوه أو فيه غرر وبهذا تؤيد استقرار وضع الأنظمة المالية بشكل عام، وفي نهايته سوف تعطي إسهامات مهمة للغاية تجاه إنجازات استقرار الأسعار في المدة المتوسطة والمنتهية البعيدة المدى.

على حسب إخصاءات البنك الإندونيسي فإن البنوك الإسلامية مواردها بلغت إلى ٢١٤،٤٩٤ بليون بمعدل ٣٧،٨،[٢] نسبة مئوية وفي السنوات الأخيرة كانت البنوك الإسلامية تحظى رواجا كبيرا في وسط المجتمع بدليل شدة رغبتهم في الحصول على العقود الشرعية عندما يتعاملون مع البنوك الوطنية كما يدل على مستقبل إيجابي لها خاصة بعد صدور قانون دمج البنوك الإسلامية الثلاثة شركة بنك الوطني الإندونيسي وشركة بنك الشعب الوطني وأصبحت البنك الإسلامي الإندونيسي بحيث تأمل الحكومة صدارتها في مقدمات البنوك الشرعية على مستوى العالم ويمثل الترتيب السابع من ناحية الموارد المالية.

ومن هذا المنطلق، ورد عليه تساؤلات كيف يكون مستقبل البنوك الإسلامية في إندونيسيا عقب عملية الدمج أو الجمع بين عديد من البنوك الإسلامية؟ هذا ما سيحاول الباحث تناوله في هذا البحث البسيط.

---

[١] أسكاريا، *العقود ومنتجات البنك الإسلامي* (جاكرتا: شريكة راجا حرافندو فرسادا، ٢٠٠٨)، ٣٠.

[٢] البنك الإندونيسي، *إحصاءات البنوك الإسلامية مايو٢٠١٣* (جاكرتا: بنك إندونيسيا، ٢٠١٣)، ٥.

مفهوم البنك الإسلامي

عند نصر الدين فضل المولى محمد، كان البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية التي أنشطتها تهدف إلى تحقيق مصالح مادية عن طريق جمع الموارد المالية وتصرفها وفقا للشريعة الإسلامية وقواعدها،[٣] بينما مفهوم البنك الإسلامي في قانون رقم: ٢١ سنة ٢٠٠٨ بشأن البنوك الإسلامية تنص بأن البنك الإسلامي هو كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية والوحدات التجارية الشرعية تشمل مؤسسات وإدارة الأنشطة التجارية وطرقها وإجراءاتها في تنفيذ هذه الأعمال كما هو منصوص في القانون مادة: ١ البند : ١.

كانت البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك الوضعية الوطنية، لأن البنوك الوضعية الوطنية هي بنوك تجرى عملياتها على نظام العوائد الربوية، كما تنص في القانون رقم: ٢١ سنة ٢٠٠٨ بشأن البنوك الإسلامية مادة رقم:١ بند رقم: ٤ مفادها "إن البنوك الوضعية هي البنوك التي تقوم عملياتها وفقا للقوانين الوضعية وتنقسم من ناحية نوعيتها إلى البنوك الوضعية العامة وبنوك الأقساط الشعبية أو البنوك الوطنية الخاصة.[٤]

ومما سبق، يعلم أن نظام البنوك في إندونيسيا له نوعان بنوك وضعية وطنية وبنوك إسلامية مصداقا للقانون رقم: ٢١ سنة ٢٠٠٨ بشأن البنوك الإسلامية، وهي البنوك التي تقوم عملياتها وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية أو أصول الأحكام الإسلامية ومبادئها التي تخضع للفتوى الصادرة من مجلس العلماء الإندونيسي مثل العدالة والتوازن والمصلحة والعالمية وعدم وجود الغرر والميسر والربا والظلم والمحرمات والمحظورات ويضاف إلى ذلك أن قوانين البنوك الإسلامية تلزم هذه البنوك للقيام بالوظائف والأدوار الإجتماعية بأداء وظيفة مثل بيت المال والتمويل تتمثل في قبول المصاريف والأموال من الزكوات والصدقات والهبات أو نحو ذلك من الموارد المالية الاجتماعية وصرفها إلى نظراء الأوقاف موافقا لرغبات الواقفين.

كما أن تنفيذ وظائف الإدارة والرقابة الشرعية من ناحية تطبيق مبدء الاحتياط وجودة التنظيم والإدارة يتولاها الهيئة القومية للخدمات المالية كما يجرى للبنوك الوضعية الوطنية ولكن بوجود نظام

[٣] نصر الفضل المول محمد، *المصاريف الإسلامية* (د.م: دار العلم للطباعة والنشر، ١٩٨٥/١٤٠٥)، ٢٥.
[٤] نظرة الزمن حسين والأصدقاء، *الرد على شكوك الأمة بالبنوك الإسلامية* (جاكرتا: ف. ك. س.، ٢٠٠٧).

الرقابة التي تتواءم مع خصائص الإجراءات الشرعية للبنوك الإسلامية تتعلق بقضية تكفل قواعد الشريعة الإسلامية[٥]. وذلك لأن البنوك الإسلامية في حقيقة الأمر هي البنوك التي تقدم الخدمات والمنتجات التي توافق مع الأصول الشرعية كما أن التزامها بالمبادئ الإسلامية أمر في غاية الأهمية لأنها تعتبر ديمومة كيان البنوك الإسلامية ويضاف إلى ذلك أيضا أن تمسكها بالقيم الشرعية تكون سر قوتها وبمدى التزامها بقواعد وأصول الشريعة ومبادئها السامية التي تتمثل في استقرار النظم وقيمة العدالة في العقود وجودة الإجراءات تتحق مصالحها .

وبالنسبة للأنظمة والإجراءات التي تترصد جوانب تطابقها مع القواعد الشرعية باعتبارها خصيصة متفردة لها يتولى شؤونها الهيئة القومية للرقابة الشرعيةالتابعة لمجلس العلماء الإندونيسي، والقانون رقم: ٢١ سنة ٢٠٠٨ ينص فيه بمنح حقية خاصة لمجلس العلماء الإندونيسي الذي يمثلها الهيئة القومية للرقابة الشرعية لإصدار الفتوى بشأن شرعية خدمات البنوك الإسلامية ومنتجاتها المالية كما تؤكد لوائح البنك الإندونيسي (حاليا قوانين الخدمات المالية) بأن جميع خدمات البنوك ومنتجاتها المادية لا يجوز عرضها على العاملين أو المجتمع إلا بعد حصولها على الفتوى الصادرة من الهيئة القومية للرقابة الشرعية التابعة لمجلس العلماء الإندونيسي وحظوها على التصريح أو خطاب الموافقة من طرف الهيئة الوطنية للخدمات المالية.

وفي مجال التنفيذ، فإن البنوك الإسلامية تلزم بامتلاك لجنة الرقابة الشرعية بحيث تكلفت بوظيفتين هما : أولهما وظيفة الرقابة وثانيهما وظيفة الاستشارة والتوجيه وعندما تواجه البنوك الإسلامية

[٥] مصداقا للقانون رقم:٢١ سنة ٢٠٠٨ بشأن البنوك الإسلامية مادة رقم: ١ بند : ١٢ المبادئ الإسلامية تعني الأصول التشريعية والأحكام الشرعية في مجال البنوك والمعاملات طبقا للفتاوى الصادرة من المؤسسات المتخصصة بها في إصدار الفتوى في مجال الاقتصاد الاسلامي والبنوك الأسلامية.

مشكلات عويصة وتساؤلات عديدة هل الأنشطة التابعة للبنوك حلال أم حرام؟ موافقة للشريعة الإسلامية أم لا؟ وكذلك في شأن تطوير المنتجات المالية وخدماتها للحصول على الفتوى المطلوبة.

كما توجه البنوك الإسلامية بأن تنتصب اللجنة المتخصصة للرقابة الداخلية المركزة في رقابة شرعية لتساعد وظائف لجنة الرقابة الشرعية كما أنها تستغل الموارد البشرية المتميزة في مجال البنوك الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو الخبراء والمتخصصين.

رقابة العقود ومنتجات البنوك الشرعية

يري وركون سومتنو أن البنوك الإسلامية فضلا عن توظيفها في توسطها بين أطراف التي تفيض عليهم الأموال وبين الأطراف التي لا تمتلك الأموال أو بين الأثرياء والمحتاجين وبصفة خاصة تتصف البنوك بوظيفة الشفافية. ومن هذا المنطلق يتطلب من وجود الرقابات المكثفة لكل الأفراد الذين يمارسون في مجال وأنشطة البنوك التي تتمثل في الرقابة الدينية والرقابة المؤسسية.[٦]

وبالنسبة لإجراء وظائف مؤسسية تعنى وظيفة الرقابة على العقود ومنتجات البنوك الإسلامية وتطبيقاتها وممارساتها، فالبنوك الإسلامية تستوظف لجنة الرقابة الشرعية لتكون العقود الصادرة منها موافقة لقواعد الشريعة وأصولها[٧] بينما لا توجد هذه اللجنة في البنوك الوضعية أو القومية.

---

[٦] وركون سومطنو، *أسس البنوك الإسلامية* (جاكرتا: مطبعة راجا كرافتدو فرسادا، ٢٠٠٤)، ٥١.

[٧] أندي زمخشري، "الرقاب الشرعية تطبيقا لنظام الحسبة،" *مجلة الزهراء للدراسات الإسلامية والعربية* ١٥، العدد ١ (ديسمبر ٢٠١٨).

Andi Zamakhsyari, "Islamic Monitoring as System of Controlling | الرقابة الشرعية تطبيقا لنظام الحسبة," *AL-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies* 15, no. 1 (December 19, 2018), accessed August 3, 2021, http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/article/view/10117.

وفي نظر هيئة الشريعة القومية التابعة لمجلس العلماء الإندونيسي، [٨] فإن وظائف هيئة الرقابة الشرعية التابعة للبنوك ما يلي:

قرارات هيئة الشريعة القومية التابع لمجلس العلماء الإندونيسي برقم: ٢٠ سنة ٢٠٠٠ بشأن دليل الهيئة القومية لمجلس العلماء . [٩]

١. إن هيئة الرقابة الشرعية في كل مؤسسات مالية والبنوك الإسلامية لديها وظائف أساسية وهي :

- تبدي النصائح والتوجيهات والإرشادات إلى قيادات البنوك وقيادات وحداتها الشرعية ورؤساء مكاتب الفروع المالية الشرعية بشأن رقابة الأمور والمجالات الشرعية .
- تقيم بعملية الرقابة سواء كان مكثفا أو غير مكثف وبصفة خاصة في مجال تطبيق فتاوي الهيئة القومية الشرعية لمجلس العلماء الإندونيسي وتقدم للبنوك عديدا من التوجيهات والرقابات على المنتجات والأعمال التجارية والاقتصادية وفقا لقواعد الشريعة.
- تتوسط بين المؤسسات المالية الشرعية والهيئة القومية الشرعية لمجلس العلماء الإندونيسي في توصيل المقترحات والتوجيهات لتطوير منتجات البنوك الإسلامية التى تحتاج إلى دراسات وفتاوي متميزة.

٢. هيئة الرقابة الشرعية تقوم بوظيفة نيابات الهيئة القومية الشرعية التي تعمل في المؤسسات المالية الشرعية تجب عليها أمور تالية وهي:

- متابعة فتاوي الهيئة القومية الشرعية .
- تحديد المشكلات التي تتطلب موافقة الهيئة الشرعية القومية

[٨] وفي قوانين البنك الإندونيسي رقم: ٣٣/١١/ ف ب أ / ٢٠٠٩ بخصوص تنفيذ شريكة حكومية الجيدة بشأن البنوك العامة الإسلامية والوحدات المالية الاسلامية الباب ١ القانون العام الفصل ١ مادة : ١٢ مفادها "إن هيئة الرقابة الشرعية هي لجنة التى تقوم بوظيفة إعطاء التوجيهات والإرشادات والمقترحات الموجهة إلى المدير مع مراعاة ورقابة أنشطة البنوك حتى تتوافق مع أصول الشريعة."

[٩] قرارات هيئة الشرعية القومية لمجلس العلماء الأندونيسي، رقم: ٠٢ سنة ٢٠٠٠ بشأن دليل مؤسسة وإدارة الهيئة مادة رقم: ٤.

- رفع النشاط التجاري وتطويرات المؤسسات الشرعية إلى الهيئة الشرعية القومية لا يقل عن المرة الواحدة في السنة.[١٠]

٣. كل أفراد اللجنة الرقابية الشرعية يتم اختياره من عناصر العلماء والممارسين والخبراء المتخصصين الذين يسكنون قريبا من البنوك الإسلامية محل رقابتهم.

٤. ويمكن للبنوك الإسلامية تقديم مرشح لعضوية لجنة الرقابة الشرعية المعنية لا يقل عن فرد مرفقا به توصيات مجلس العلماء الإندويسي للحصول على موافقة واعتماد من قبل الهيئة القومية الشرعية.[١١]

٥. وتكلف البنوك الإسلامية مصاريف المواصلات ومقابل العمل من أجل تفعيل وظائف أفراد اللجنة وتشغيلها.[١٢]

وأما وظائف ومسؤولية الهيئة الرقابة الشرعية تتمثل في إلزام أداء الوظائف والمسؤولية موافقة لمبادئ جودة الشراكة الحكومية.[١٣]

[١٠] وفي اللوائح الصادرة من طرف البنك الإندونيسي رقم: ٣٣/١١/ ف ب أ/٢٠٠٩ بشأن تطبيق وتنفيذ الحكومة المتميزة للبنوك الإسلامية والوحدات التجارية الشرعية البند : ١ الفصل ١٢ تنص فيه أن اللجنة الرقابة الشرعية تقدم التوجيهات والإرشادات إلى قيادات البنوك وقيادات وحداتها الشرعية ورؤساء مكاتب الفروع المالية الشرعية بشأن رقابة الأمور والمجالات الشرعية .وبالنسبة لشؤون الوحدات التجارية الشرعية بند رقم: ٧٥ جاء فيه "ومن أجل تطوير كفيات وكميات إجراءات شؤون الرقابة التي تولاها هيئة الرقابة الشرعية فتجب على الوحدات الشرعية توفير البيانات والمعلومات التى يحتاج اليها الهيئة في أداء مهامها كما تنص القانون رقم ٤٨ بأن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريراتها في كل نصف الفصل."

[١١] وفي القانون البنك الإندونيسي رقم: ٣٣/١١/ف ب أ/٢٠٠٩ مادة:٤٥ بند:١ تنص فيه بأن طلب تقديم تنصيب واختيار وعزل أعضاء الهيئة الرقابة الشرعية يتم بمراعاة توصيات اتحاد شؤون التعويض والترقيم.

[١٢] هيئة الرقابة الشرعية بمجلس العلماء الإندونيسي، مجموعة فتاوى الهيئة، ج ١، ٤٣٤و٤٣٥

[١٣] انظر: قانون البنك الإندونيسي رقم: ٣٣/١١/ف ب أ/٢٠٠٩ مادة رقم: ٤٦

وبالتالي فإن وظائف ومسؤولية اللجنة الشرعية:

١. إن وظيفة اللجنة الرقابية الشرعية تقديم التوجيهات الموجهة إلى قيادات البنوك والمسؤولين ورقابتها حتى توافق مع أصول الشريعة.[١٤]

٢. تنفيذ وظائف ومسؤولية هيئة الرقابة الشرعية كما هو المنصوص في القانون مادة رقم: ١ تتضمن مما يلي:

- تقوم بتقويم والتأكيد من توفير أصول شرعية للدليل التنفيذي والصادرات والمنتجات التي أصدرتها البنوك الإسلامية.
- تقوم بعملية الترصد والرقابة على المنتجات الحديثة للبنوك لتتلائم مع فتاوى هيئة الشرعية القومية بمجلس العلماء
- تقدم الطلب الفتيا من هيئة الشرعية القومية بمجلس العلماء للمنتجات البنكية التي لم تصدر لأجلها أي فتوى سابقة لها.
- تؤدي المراجعة لإجراءات تجمع المبالغ وتوزيعها وتقديم الخدمات البنكية.
- تطلب بيانات تتعلق بشؤون الشريعة من الوحدات التابعة للبنوك تنفيذا للوظيفة.

يجب على هيئة الرقابة الشرعية تقديم التقرير الروتيني نتيجة أعمالها الرقابية في نصف الفصل إلى البنك الإندونيسي في مدة أقصاها شهرين قبل انتهاء صلاحية الرقابة.[١٥]

ومن هذه الوظائف والمسؤولية المذكورة، إذا ما لوحظت تعرف مدى ثقل أعباء هذا المهام، ومن أجل هذا يلزم لهيئة الرقابة الشرعية توفير المواعيد وإتاحة الفرص لأداء وظائف أعضائها ومسؤولياتها في أحسن وجه ممكن بشكل جيد في القيام بأداء مهمة رقابة لعدة المنتجات والأنشطة التي أصدرتها البنوك الإسلامية من ناحية موافقتها بالشريعة وعدمها وتمييز المشروع من غيره .

---

[١٤] بالنسبة لوظيفة هيئة الرقابة الشرعية ومسؤوليتها في القانون الصادر من البنك الإندونيسي قريبة من بعض وظائف أساسية للهيئة التي قررتها هيئة الشرعية الوطنية رقم: ٢٠ سنة ٢٠٠٠ بشأن دليل المؤسسة مادة رقم: ٢ بند: ١ أ.

[١٥] قانون البنك الإندونيسي رقم:١١/٣٣/ف ب أ/٢٠٠٩ مادة رقم: ٤٦-٤٧.

فهيئة الرقابة الشرعية تعتبر امتدادا من الهيئة الشرعية القومية لمجلس العلماء الإندونيسي لتتكفل فتاوى هيئة الشرعية المذكور أعلاه في مجال القوانين والدساتير بشأن البنوك الملزمة لكل المؤسسات المالية الشرعية.

وفي مجال التنفيذ، فإن هيئة الرقابة الشرعية ليست فقط تقوم بوظيفة الرقابة والترصد على الجوانب الشرعية في مواعيدها المستمرة في المؤسسات المالية ولكن يتعدى إلى تقديم المقترحات والتوصيات الموجهة إلى قيادات الوحدات والمؤسسات المالية وهيئة الشرعية القومية لمجلس العلماء، ومن أجل ذلك يرى الكياهي الحاج معروف أمين (نائب رئيس الجمهورية حاليا) بأن هيئة الرقابة الشرعية تنبغى أن تتكون أعضائها من المتخصصين والخبراء المؤهلين ذوي كفاءة عالية راقية في مجال أحكام الاقتصاد الإسلامي والمعاملات الإسلامية وليسوا مجرد يعرفون فتاوى الصادرة من مجلس العلماء[١٦] وإنما يكلفون معرفة القرارت والقوانين.[١٧]

ثم يصرح معروف أمين ويقول بأن هيئة الشرعية القومية يجب عليها أن تعطي التوصيات بشأن المرشحين لعضوية هيئة الرقابة الشرعية بعد إقامة الجلسات التواصلية والصلة بمثابة الاختبار المهني والامتحان التخصصي وبصفة خاصة في مجال الأحكام الشرعية والمعاملات الشرعية التي تتعلق مباشرة بالمنتجات البنكية التابعة للوحدات البنكية.

فهيئة الشرعية القومية تقوم بعملية توصية المرشحين المقدمين لعضوية هيئة الرقابة الشرعية الذين يمتلكون الأهلية والكفاءة للقيام بوظيفة الرقابة الشرعية في وحدات مالية لأن هذه الهيئة في منظور قانون يقوم بمثابة منصب المدير.[١٨]

---

[١٦] الفتوى هو قرار الأحكام الإسلامية أو آراء الأحكام الشرعية وهيئة الشريعة القومية لمجلس العلماء والبنك الإندونيسي، مجموعة الفتاوي للمجلس ج: ١ ، ٤٥٢ نظرة الزمان، الرد على تساؤلات نحو البنوك الإسلامية.

[١٧] معروف أمين، *تجديد أحكام الإقتصاد الإسلامي في تطوير منتجات مالية معاصرة* (د.م: مطبعة مؤسسة النووي بمحافظة بنتن، ٢٠١٣)، ٨٠-٨١.

[١٨] هيئة الشريعة القومية هي إحدى اللجان التي شكلتها مجلس العلماء الإندونيسي في سنة ١٩٩٨ بحيث ايدت بقرار قيادات المجلس برقم: قرار المجلس/MUI/٧٥٤ /١٩٩٩/٢ المؤرخ بـــ ١٠ فبراير ١٩٩٩ ويتولى تنصيب

فهيئة الشرعية القومية أحوج ما يكون لأداء مهام اختبار واختيار المرشحين المقدمين إلى الهيئة الذين يمتلكون الكفاءة والأهلية في مجال وظيف الرقابة الشرعية، لأن الهيئة في القانون الشريكة في نظر القوانين للشركات المحددة والبنوك الإسلامية كانت موازية.

إن تطور الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا أصبحت الحاجة إلى هيئة الشرعية القومية لا يستغني عنها البنوك كما أنه يستلزم ترقية الموارد البشرية المنضمين في عضوية هيئة الرقابة الشرعية، ومن أجل ذلك فتجب على أعضاء الهيئة ترقية معارفهم وخبراتهم ومؤهلاتهم ومفاهيمهم وتجاربهم في المجال الاقتصادي والتمويل الإسلامي، وفي هذا الصدد بالذات، فإن هيئة الشرعية القومية دائما تحاول في التشجيع في ترقية العلوم والمعارف والمعلومات والخبرات والتجارب والأفهام في مجال الاقتصاد والمعاملات الإسلامية.

ومن أجل ذلك، فهيئة الشرعية القومية تقوم بعملية اعتماد على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية التي تشتمل على ترقية معارف الهيئة تجاه الفتاوى الصادرة من هيئة الشرعية القومية وذلك لأن هذه الفتاوى تتجدد وتتطور تماشيا مع محاولات الهيئة للردود على تحديات الصناعة بعديد من الفتاوى التي تحظى بالقبول الإيجابي من طرف القانونيين يعني البنك الإندونيسي ووزارة الشؤون المالية وترقية معارف هيئة الرقابة الشرعية نحو القوانين المتاخرة لأن الفتاوى الصادرة من الهيئة دائما تستجيبه المسؤولون وأيضا

الهيئة السيد معالي وزير الشؤون الدينية الأستاذ الدكتور الحاج مالك فجر في شهر فبراير ١٩٩٩ في فندق إندونيسيا، وفي البنود المنصوص بها بشأن تشكيل هيئة الشريعة القومية جاء فيه أن الخلفية والأسباب التي من أجلها أنشئت هذه الهيئة تحقيق أصوات الأمة الإسلامية ومفترحاتهم في مجال الإقتصاد الإسلامي ومحاولة التشجيع لتطبيق تعاليم الدين الإسلامي في مجال الاقتصاد والمالية التي أجريت وفقا لمبادئ الإسلام وأصوله وقواعده، كما أن هناك أمر آخر يدفعها إلى تكوينها وجود التنسيقات بين أطراف العلماء والخبراء في أخذ الموقف من القضايا المعاصرة التي تتعلق بقضايا الاقتصادية والمالية والقضايا المعاصرة التي تتطلب الفتيا يتم البحث عنها سويا ليحصلوا على توحيد وجهات النظر في العلاج عن هذه القضايا تحت رعاية هيئة الرقابة الشرعية التابعة للمؤسسة المالية الشرعية. وكذلك، يرجى بوجود هيئة الشرعية القومية أن تقوم بمحاولات لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الإقتصادي والمالي، ومن أجل ذلك فهذه الهيئة تشغل بصفة مستمرة وفعالة في استجابة التطورات الحديثة والقضايا المعاصرة في مجال الإقتصاد. انظر: معروف أمين، *نحو طور جديد في الإقتصاد الاسلامي الإندونيسي: من الفقه إلى تطبيقات مالية* (جاكرتا: الساس، ٢٠١١)، ط ١ ، ١٧٦-١٧٨.

ترقية قدرات أفراد هيئة الرقابة في الوقوف على تقارير سنوية وترقية مؤهلات أفراد الهيئة في وضع وإعداد التقريرات المهنية لأن إثبات وظيفة أفراد الهيئة عن طريق نماذج التقرير أو أوراق العمل وتقرير الهيئة تجاه أفراد المؤسسة المالية الشرعية من ناحية الشرعية. وبالنسبة لتجديد المعلومات والبيانات السالفة الذكر تعقد في اعتماد هيئة الرقابة الشرعية والاجتماعي السنوي التابع للهيئة في كل سنة.[١٩]

ومما سبق، يتضح لنا جليا كيف مدى رقابة التي قام بها هذه الهيئة تجاه العقود والمنتجات الصادرة من البنوك وتطبيقاتها من ناحية موافقتها لقواعد الشريعة وأصولها، ومن أجل ذلك إذا وجدت عقود أو منتجات أخرى غير موافقة لأصول الشريعة فعلم به وجود أخطاء في الإجراءات الفنية، كما يرى رياون أمين ويصرح بأن تطوير البنوك الإسلامية في حقيقة الأمر لابد وأن تؤيد بعديد من الموارد البشرية الكافية المؤهلة المتميزة كفيا وكميا، ولكن الواقع يدل على أن كثيرا من أفراد الهيئة المشتغلين في مجال المعاملات الشرعية والمؤسسة المالية الإسلامية لم يمتلكوا تجارب أكاديمية نظرية أو تطبيقات ميدانية في البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية.[٢٠]

ومما سبق، ذكر أن وظيفة هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية هي القيام بمهام الرقابة تجاه أعمال البنوك سواء كان البنوك الإسلامية العامة أو الوحدات الشرعية التابعة لها في مجال تجمع الموارد المالية أو نشاط توزيع وصرفها ومنتجات الخدمية وتطبيقاته[٢١].

يرى ت رشدي بالنسبة للوائح المعمولة بها ضمن الأصول الشرعية، ومن أجل جريان الأنشطة اليومية الإجرائية الفنية فإنها تتطلب كيان هيئة الرقابة الشرعية للقيام بوظيفة الرقابة والترصد على الإجراءات اللازمة للمنتجات البنكية، وهذه أمور جديدة لا توجد في البنوك الوطنية القومية الوضعية ومكانة هيئة الرقابة الشرعية أصبحت مهمة للغاية أو في أهمية قصوى في رقابة المنتجات البنكية كما أن للهيئة كفاءة

[١٩] أمين، *تجديد أحكام الإقتصاد الإسلامي*، ٨١-٨٢

[٢٠] رياوان أمين، *اصلاحات في البنوك الاسلامية باندونسيا* (جاكرتا، مكبتة الجامعة، د.ت).

[٢١] ت رشدي، "إيجابيات في المعاملات الاسلامية والفروق،" *دورية محكمة* العدد:٢ رقم: ١ فبراير ٢٠٠٦.

ومؤهلات لمناقشة القضايا والمعاملات والعقود التجارية الموجهة لها، حتى يتسنى لها تقريرها سواء كان العقود موافقة للشريعة الإسلامية أم لا؟

كما يقول ت رشدي بأن هيئة الرقابة الشرعية تعطى الدليل والتوجيهات سواء كان في مجال التجمع أو التوزيع والأنشطة الأخرى في عملية الإصلاحات بحيث تفتش بعض المنتجات البنكية موافقة للقوانين المتبعة المتداولة، ومن أجل ذلك كانوا يحتاجون إلى حرية التصرف سواء كان في أحذ الموقف أم في إصدار الفتيا.

كما تنبغي أن تكون هيئة الرقابة الشرعية مستقلة تعني بعبارة أخرى أن تتنحى عن أي تدخلات من أية جهة أخرى سواء كان داخليا أم خارجيا، كما يضاف إلى ذلك احتياجها إلى الأطراف التي تتوسط بين هيئة الرقابة الشرعية وهيئة المدير، وهيئة الرقابة ليست في مستوى رجال الإدارة يعنى أن هؤلاء لا يخضعون تحت سلطة الإدارة والإجراءات ومن هنا تحتاج البنوك إلى الوساطة التي تكون جسرا بين أفراد هيئة الرقابة وهيئة المدير.

وينبغى أن يكون المتوسط مستوعبا فقه المعاملات الإسلامية بشكل دقيق كما يلزم له أن يكون ضليعا بشؤون الإجراءات المتعلقة بالبنوك سواء كانت تتعلق بالعقود ومذكرات التفاهم أو ما يتعلق بجمع المبالغ وصرفها، ومن أجل هذا يتضح لنا بسلطات ووظائف هيئة الرقابة الشرعية بروز الإيجابيات في تطورات أنشطة البنوك المذكورة.[٢٢]

ويرى عايف فتح الرحمن، أنه يجب على البنوك الإسلامية الالتزام بالتعاليم الإسلامية التي تقدم وتفضل جوانب إنسانية سامية، وليست مجرد للحصول على المنافع والعوائد الدنيوية المادية البحتة، حتى يشعر المجتمع بوجود الرجاء الإيجابي بكيان البنوك الإسلامية وتقدم الاقتصاد الإسلامي في إندونسيا إلى الأفضل، كما تكون البنوك الإسلامية تحمل في طياتها اسم الإسلام حتى تتسم البنوك الإسلامية بكونها مؤسسة مالية سماوية وكذلك تتكفل قيما بشرية عالية وهي ضامنة باسم هذا الدين الحنيف، ومن أجل ذلك وجود البنوك الإسلامية ليست مجرد طلب الأسواق صرفة ولكن يتحقق على أساس القيم الإنسانية

[٢٢] ت رشدى، "جوانب إيجابية في أصول المضاربة،" *دورية* ١، العدد ٢ (فبراير ٢٠٠٦)، ٣٤.

التي تمكن لها أن تحل مشاكل قضايا اقتصادية التي يتعرض لها المجتمع وتستطيع أن تقوم بعملية آدمية الآدمي[٢٣].

وهذه التعبيرات السابقة تدل على أن تطبيق الاقتصاد الإسلامي من خلال إنشاء البنوك الإسلامة تتطلب الجهد والاجتهاد كما تستلزم وجود الموارد البشرية تتمثل في هيئة الرقابة الشرعية القوية التي تمتلك أهلية متميزة وكفاءة متفردة في مجالاتهم المتخصصة وتتكسب خبراتهم بشكل متواصل التي تتناسب مع مؤهلاتهم وتخصصهم حتى تظهر أهمية البنوك الإسلامية في وسط المجتمع وتلعب دورا محويا مهما لأجل تنمية الاقتصاد الاجتماعي التي تتوافق مع الأصول الشرعية.

أصول أساسية للبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تعتبر مؤسسة مالية التي تعمل وتقوم بتوسيع إجراءات الاقتصادية في المجال الواقعي من خلال أنشطة تجارية مثل الاستثمار والبيوع والمعاملات الأخرى على حسب الأحكام الأخرى بين البنوك الإسلامية والأطراف الثانية للحفاظ على المبالغ أو تمويل أعمال تجارية أو أنشطة تجارية أخرى التي قررت بأنها موافقة لقيم الشريعة سواء كان عاما أو خاصا.[٢٤]

والقيم السالفة الذكر هي قيمة العدالة، والمصلحة، والزكاة، البراءة من الربا، وبعيدة عن أعمال الغرر والميسر والغش وخالية من العقود الفاسدة أو عقود باطلة[٢٥] واستخدام الفلوس أداة التبادل والمفاوضة، وأما بالنسبة للقيم العامة فإن القيم التي لا يد أن يكتسبها من يمارس البنوك الإسلامية هي الصفات الحميدة التي يمثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصدق والأمانة والتبليغ والفطانة.[٢٦]

---

[٢٣] عايف فتح الرحمن، "مراجعة نظريات البنوك الإسلامية في اندونيسيا،" *مجلة محكمة الموارد ١*، العدد ٩ (فبراير-أغسطس ٢٠١٠)، ٨.

[٢٤] أسكاريا، *العقود والمنتجات البنكية*، ٣٠.

[٢٥] هيئة الشريعة القومية وبنك إندونيسيا، *مجموع فتاوى الهيئة*، ج ١، ٤٥٧.

[٢٦] أسكاريا، *العقود والمنتجات البنكية*، ٣١.

إذا كانت شخصية الأمين التي يلعب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتباره رجل الأعمال قبل عهد النبوة والرسالة كما تتمثل في شخصيته صلى الله عليه وسلم عديد من المهن كالراعي والتاجر ونحوهما، فتطبيق الصفات الأربع وتجسيدها مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ بعث ورفع نبيا ورسولا في سن الأربعين من عمره الشريف في سنة ٦٣٣ م.[٢٧]

وإذا ما لوحظت بصورة مكثفة نجد أن تلك الصفات الأربع الرئيسية التي يتصف بها رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدق وأمانة وتبليغ وفطانة لا تبتعد كثيرا عن الصفات والشروط التي يجب أن يمتلكها من يرغب في العمل اليوم خصوصا في التوظيف بالبنوك وهي كما يلي :

- الصدق: الصراحة وعدم الغش والكذب والقول الحق وهذا شرط أساسي في الشغل حاليا.
- الأمانة: الاستقامة في الأقوال والأفعال حتى يحظى بالقبول عند العميل
- التبليغ : القدرة على التواصل مع الجماهير أو العميلين
- الفطانة: الحذق وضدها البلادة والجهالة

كما يذكر سبحانه وتعالى : وأحل الله البيع

وكذلك البنوك الإسلامية باعتبارها مؤسسة مالية تجمع وتقسم وتوزع موارد مالية مادية في خدماتها تهتم جوانب العدالة والتوازن وتقديم المصالح والمنافع ونيل الفلاح والسعادة ماديا ومعنويا والحصول على النجاح الحقيقي يعنى الوصول إلى السعادة حسا ومعنى والحظو بالرفاهية في الدنيا والآخرة[٢٨].

---

[٢٧] حسيني منصو وداني كونياوان، *اتجاهات البنوك في نظر القرآن الكريم* (جاكرتا: شريكة فيسي جيترا كبيرساي، ٢٠٠٧)، ٥١٧.

[٢٨] عبد الوهاب عبد المهيمن، "تطوير قيم الشريعة الإسلامية في استجابة ديناميات المجتمع والتقدم،" *مجلة الزهراء للدراسات الإسلامية والعربية* ١٦، العدد ١ (يونيو ٢٠١٩).

Abdul Wahab Abdul Muhaimin, "Developing Islamic Values in Response to the Social Dynamics and Technology Advancement | تطوير قيم الشريعة الإسلامية في استجابة ديناميات المجتمع والتقدم التكنولوجي," *AL-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies* 16, no. 1 (June 13, 2019), http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/article/view/11569.

وبالنسبة لقيم العدالة فإن البنوك الإسلامية تتنحى عن العناصر الآتية كما أشار إليها عاريس مفتي ومحمد شاكر سولا وهي :

١. الربا : تعنى عنصر العوائد في شتى أنواعها وأقسامها سواء كان النسيئة أو الفضل
٢. الظلم: يعنى عنصر الظلم الذي يضر نفسه وغيره وبيئته
٣. الميسر : يعنى المقامرة
٤. الغرر: يعنى عدم الشفافية وما فيه غش وجهالة وعدم الوضوح والبيان
٥. والتجنب من الأشياء التي حرمها الشرع الحنيف سواء كان في السلع أو المنافع أو أنشطة إجرائية وفنية[٢٩].

وتلكم المبادئ الأساسية والأصول الرئيسية للبنوك الإسلامية التي ترجع إلى الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة في تنفيذها، لا تحمل النسبة المئوية على عاتق عميلها ولا تدفع إليه العوائد النسبية المشروطة مقدما وأيضا لا تطلب الربح الدنيوى البخت والعوائد العاجلة الفانية الصرفة ولكن تطلب جنبا إلى جنب العوائد الباقية والمعوضات الآخرة[٣٠].

[٢٩] عاريس معطي ومحمد شاكر سولا، *أمانة للوطن، نظريات نظم الإقتصاد الإسلامي* (جاكرتا: ميس، ٢٠٠٧)، ٣٧-٣٨.

[٣٠] رفقي سابوترا، "تفعيل مقاصد الشريعة وضوابطه في تنزيل الأحكام على النوازل،" *مجلة الزهراء للدراسات الإسلامية والعربية* ١٥، العدد ٢ (ديسمبر ٢٠١٨).

Refki Saputra, "Optimization of Purposes of Islamic Sharia and Their Rules in Creating Law for Contemporary and Actual Issues | تفعيل مقاصد الشريعة وضوابطه في تنزيل الأحكام على النوازل والمستجدات," *AL-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies* 15, no. 2 (December 19, 2018), http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/article/view/10130.

مستقبل البنوك الإسلامية في إندونيسيا

إن البنوك في الآونة المتأخرة تتطور وتزدهر ازدهارا بالغا بحيث تظهر البنوك الإسلامية التي تعرض منتجات مالية متنوعة واستثمارات متعددة بطريقة مختلفة عما يعرضه البنوك الوطنية القومية الوضعية التقليدية وبغض النظر عن كون البنوك الإسلامية حديثة عهد الولادة ومازالت جديدة ولكنها تقدمت وتطورت بصورة سريعة للغاية، وهذا الأمر يرجع سببه أن إندونيسيا تعتبر أكبر دولة مسلمة في العالم بأسره حتى يحظى بالقبول من جماهير الشعب المسلم وأشد جذابة بالنسبة لهم مقارنا مع البنوك المناظرة إلى غير إسلامية كما أنشأت مؤخرا البنوك الوضعية فروعا للبنوك الإسلامية أو وحدات مالية إسلامية شرعية لجلب العميلين أكثر ما يمكن[٣١].

فمعظم المجتمع الإندونيسي وغالبه مسلم فظهور البنوك الإسلامية أصبحت من احتياجات الشعب ومتطلباتهم بحيث صرح كياهي الحاج ماس منصور رئيس الجمعية المحمدية سنة ١٩٣٧-١٩٤٤.

كما صرح الراحل بأن المجتمع المسلم في إندونيسيا مضطرين باستخدام البنوك الوضعية لأنها لم توجد حيينذاك بنوك إسلامية بعيدة عن عناصر الربا والعوائد.[٣٢]

كما أن نشأة المعاملات الإسلامية والبنوك الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية وتاريخها بصفة غير رسمية قد بدأت قبل إصدار القوانين والأحكام الرسمية باعتبارها أساسا ومنطلقا لاجراءات بشأن البنوك في إندونيسيا، والعديد من المؤسسات التمويلية غير البنوك قد أنشئت قبل سنة ١٩٩٢ بحيث طبقت مبدأ المضاربة في أنشطتها الإجرائية.

---

[٣١] شريف هداية الله، " استراتيجية للحفاظ على نمو البنوك الإسلامية وسط جائحة كوفيد-١٩،" *مجلة الميزان للأحكام والاقتصاد الإسلامي* ٥، العدد ١ (٢٠٢١): ١٠١-١٢٤.

Syarif Hidayatullah, "Strategi Menjaga Pertumbuhan Bank Syariah Di Tengah Pandemi Covid-19," *Al-Mizan: Jurnal Hukum dan Ekonomi Islam* 5, no. 1 (2021): 101–124.

[٣٢] عزيزي بودي ستياوان، "البنوك الإسلامية بين الفرص والتحديات،" *مجلة محكمة كوردنات* ١، العدد ٨ (أبريل ٢٠٠٦)، ٨٠.

وهذا الأمر يدل على احتياجات المجتمع المسلم الإندونيسي إلى إنشاء كيان المؤسسات المالية التي تعطي فوائد مالية ومنافعها المادية والأنشطة التجارية وبرامج مالية متنوعة التي توافق أصول الشريعة الإسلامية، وهذه الاحتياجات سدت بتحقيق إنشاء البنوك الإسلامية.

إن القانون رقم: ٧ سنة ١٩٩٢ بشأن البنوك أشار فيه تلميحا حيث تتيح الفرص للأنشطة التجارية التابعة للبنوك التي تمتلك إجراءات وأنظمة المضاربة بحيث تفصل في اللوائح الحكومية برقم:٧٢ سنة ١٩٩٢ بشأن البنوك ذات نظام المضاربة، وهذا القانون يعتبر أساسا تقنينيا في إجراءات البنوك الإسلامية بإندونيسيا.

وفي عام ١٩٩٨ صدر قانون رقم: ١٠ سنة ١٩٩٨ بخصوص تعديل القانون رقم: ٧ سنة ١٩٩٢ بشأن البنوك، وهذا التعديل يتيح الفرص أكثر بالنسبة لتطوير البنوك الإسلامية، كما أن هذا القانون ينص تنظيم البنوك الإسلامية مفصلا من ناحية مصادر الأحكام ومختلف الوحدات التجارية التي تمكن للبنوك الإسلامية تطبيقها كما أن هذا القانون يرشد البنوك الوطنية الوضعية ويوجهها توجيها إداريا لإنشاء فرع البنوك الإسلامية بل تعدل مكانة البنوك الوضعية وتحولها إلى البنوك الإسلامية وفي سنة ١٩٩٢حتى سنة ١٩٩٨ وجدت بنك واحد يطبق نظام البنوك الإسلامية والبنك الشعبي الإسلامي للتقسيط.

إن البنوك تلعب دورا مهما في شؤون التنمية وتأييد اقتصاد الدولة، خصوصا بعد إصدار القانون رقم: ١٠ سنة ١٩٩٨ بخصوص البنوك، والاقتصاد الإسلامي بإندونيسيا بدأ يشتهر ويزدهر لواءه وذاع صيته وحظي بالإقبال والقبول من جماهير الشعب وطفقوا يتعرفون على العديد من البنوك الإسلامية ونظمها وطبائعها وأوصافها كما يلمون بأنظمة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وفي سنة ١٩٧٥ أنشئ البنك الإسلامي للتنمية الذي يدفع إلى إنشاء البنوك الإسلامية الأخرى في أرجاء الجمهورية وعلى مستوى الدولة.

وصدور القانون رقم: ٢١ سنة ٢٠٠٨ بشأن البنوك الإسلامية تضمن كيان البنوك الإسلامية وإنشاءها ومكانتها قانونيا بعد مرور زمن طويل لا تنظم إلا مجرد بعض أنظمة المضاربة ، وانطلاقا من بيانات الصادرة من هيئة الخدمات المالية في يونية ٢٠١٥ التي ذكرت أن عدد البنوك الإسلامية في سنة ٢٠١٣ وصلت إلى ٢٩٩٠ بنك وينزل العدد في سنة ٢٠١٥ إلى ٢٨٨١.

ومن أجل ذلك، فإن المحاولات لتعريف الاقتصاد الإسلامي ودوره الفعال في إندونيسيا تتطلب المزيد من الاهتمام البالغ والعناية الفائقة وتحتاج إلى الترقية والتطوير في حياة المجتمع اليومية، فمستقبل القانون يجب أن يضمن ويقدر على إعطاء الصورة القاطعة للمستقبل فيما يتعلق بكيان البنوك الشرعية أو عن طريق بيان العلاقات القائمة في هذه الآونة لأجل ترقية وجود الاقتصاد الإسلامي.[٣٣]

ومن ناحية الفكرة والمبدأ، فإن صناعة المعاملات الشرعية والبنوك الإسلامية تلبي متطلبات العصر وترد مقتضى الزمن وأصبح من معطيات التاريخ لنشأتها وازدهارها وتطوراتها لتكون جزءا لا يتجزأ من أنظمة المالية والاقتصاد الإسلامي الاختياري، كما أن تحقيق نظام المالية الإسلامية ليس أمرا هينا وإنما يواجه تحديات عديدة وعراقل متنوعة وعوائق كثيرة في المستقبل سواء كان البنوك أو غير البنوك في هذا الزمن مازال ولا يزال يتطور ويترقى من مرحلة إلى مرحلة لاحقة متقدمة، وإن كان يتطور بشكل سريع ولكنها لم تزل صغيرة الحجم في شؤون المالية بدول العالم الإسلامي، لاسيما في مستوى الاقتصاد الدولي العالمي، ولو كانت هنالك معوقات وعراقيل فإن حركة إسلامية البنوك تمشى بشكل جيد، وتخرج بنتائج ناجحة كما أن البنوك الإسلامية في سنة ٢٠١٥ وصلت إلى قمتها وبلغت ذروتها وشهدت ازدهارا بالغا.[٣٤]

ومن حيث الكمية، فإن تطورات البنوك الإسلامية المذكورة تعرف من عدد البنوك التي تقوم بأعمال وأنشطة بنكية مالية على حسب أصول الشريعة، كما وجدت في سنة ٢٠١٥ اثنا عشر بنكا إسلاميا عموميا، و٢٢ وحدة شرعية و١٦١ بنك تمويل الشعبي وبالجملة فعدد البنوك الإسلامية والوحدات المالية الشرعية وصلت إلى ٢٨٨١ مكتبا.[٣٥]

وهدف البنوك الإسلامية كما ينص في القانون رقم: ٢١ سنة ٢٠٠٨ بشأن البنوك الإسلامية المعتمدة في ١٦ يوليو ٢٠٠٨ هو تنمية وطنية للحصول على عدالة المجتمع متبنيا على قيم الديمقراطية الاقتصادية التي يتصف بالعدالة والمشاركة وتبادل المنافع والفوائد المشتركة الموافقة للشريعة الإسلامية.

---

[٣٣] محمد اندرا بانغساوان، "كيان الاقتصاد الإسلامي: دراسة عن تطورات البنوك الإسلامية في اندونيسيا،" *مجلة محكمة في القانون* ١، العدد ٢ (أبريل ٢٠١٧)، ٧٨.

[٣٤] نور هشام، "الحضوع الشرعي في الصناعة المالية الاسلامية،" *مجلة محكمة* ١، العدد ٢٣، ٨٧.

[٣٥] بيانات صدرت من هيئة الخدمات المالية القومية يونيو ٢٠١٥.

وتمشيا مع أهداف البنوك الإسلامية فالمبادئ التي تجب تطبيقها في المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية تتضمن مما يلي: [٣٦]

أ. مبدأ التعاون

يعتبر مبدأ المشاركة كما أمر الله سبحانه وتعالى الناس ليتعاونوا على البر والتقوى ولا يتعاونون على الإثم والعدوان يقول فيه جل في علاه في كتابه العزيز في سورة المائدة: ٢ [٣٧].

ب. مبدأ الاكتناز

يعتبر هذا المبدأ متماشيا مع وظيفة الفلوس والمبلغ يعنى عدم المبالاة بالفلوس بحيث يتعطل الفلوس ولا يدور في الأسواق للتجارة الشرعية، وفي منظور الاقتصاد الإسلامي فإن النقود آداة الدفع وليس مبيعا ومن ذلك فالفلوس لابد وأن يمشي في الأسواق المالية حتى لا تتعطل وظائفها كلما تسرعت وابتدرت حركة الأموال كلما ارتفعت المداخل وتحسن مستوى معاش الشعب والمجتمع وهذا المبدأ في الحقيقة متبنى من قوله تعالى في كتابه الكريم سورة النساء الأية: ٢٩ [٣٨].

هناك أمور وموانع تجب على البنوك الإسلامية التنحى عنها والتجنب منها:

١. الغرر: يعنى عناصر عدم الوضوح والبيان أو ما يتصف بالغش والخدعة والكذب.
٢. الميسر: يعنى المقامرة والأنصاب والأزلام والعقود المتبنية على أساس التخمين التي تضر أحد الطرفين.
٣. الربا: يعنى العقود التي تستخدم نظام الفواد والعوائد النسبية المائوية المشروطة.

---

[٣٦] محمد دانج وحي، "تطبيق قواعد الشريعة في الرؤوس للبنوك الإسلامية،" *مجلة محكمة في الشريعة* ١، العدد ٢١ (٢٠١٤)، ٤٦-٤٧.

[٣٧] قال الله تعالى: "يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ."

[٣٨] قال تعالى : يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا.

ومما سبق، نستطيع أن نستخلص أن مستقبل البنوك الإسلامية في إندونيسيا يزدهر بشرط أن يقوم به من له كفاءة وأهلية متميزة.

دمج البنوك الإسلامية في إندونيسيا

وفي سنة ٢٠٢٠ تعرضت البنوك الإسلامية لاصابة الفيروس الكوفيد ١٩ وتأثرت بهذا الوباء العالمي وفي سنة ٢٠٢٠ تصيب عددا كبيرا من البنوك الإسلامية بل البنوك الوضعية، وفي مثل هذه الحالة الظارئة فإن الحكومية أصدرت قرارا وزاريا لدمج البنوك الثلاثة الحكومية تتمثل في البنك الشعبي الإسلامي وشريكة البنك مانديري الإسلامي وشريكة البنك الإندونيسي الإسلامي وهذه الطريقة التي أخذها الحكومة تكون محاولة لتحسين مستوى الاقتصاد الوطني القومي الشعبي في هذه الظروف الراهنة، لأن المجتمع المسلم خلال هذه السنوات المتأخرة يتفرق ويتشرذم بسبب كثرة البنوك الإسلامية حتى لا تكون الحكومة مركزة متفرغة لها.

والشعب المسلم في إندونيسيا باعتباره أكبر دول إسلامية في العالم بأسره يميلون إلى البنوك الوضعية القومية أكثر من البنوك الإسلامية بسبب كثرة البنوك الإسلامية ونقصان معارفهم تجاه النظام الإسلامي في الاقتصاد. وبرنامج الدمج البنكي يعرف بأنه عبارة عن عملية الدمج لشريكة معينة بشريكة أخرى وفي هذه الحالة فالشركة التي تشتري تستمر اسمها كما تكون الشريكة المشترية تستولى عليها وتملكها وتتصرف فيها ما تشاء سواء كان في الموارد أم في الحقوق وبعد عملية الدمج والجمع بين البنوك فأصبحت البنوك التي تم تحويلها ودمجها يتم إغلاقها رسميا وتوقفت الخدمات بعد انفصال الشريكات .

كما نأمل بظهور البنوك الإسلامية تكون البنوك الاختيارية خصوصا لمجتمع الإسلامي في إندونيسيا ويرى السيد وزير الوحدات التجارية التابعة للدولة السيد ايريك طاهر وصرح به قائلا، "أرغب في أن أجعل البنوك الإسلامية برنامجا اختياريا حتى لا تكون أكبر دولة مسلمة ولم تمتلك بنوك إسلامية لأنه إذا دمجت البنوك أصبحت أكثر صلاحية وجودة".[٣٩]

[39] www.kompasiana.com, merger,٢٠٢٠ ٣٠ نوفمبر

والخدمات المالية أصدرت تصريحا بدمج البنوك الوطنية الشعبية الثلاث التابعة للحكومة وضمن تصريحات السيد معالي الوزير يوم الأربعاء ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠[٤٠] مدير العلاقات الاجتماعية السيد أنطو فرابوو أشار إلى تصريح دمج البنوك الثلاثة إلى شريكة البنوك الإسلامية الإندونيسية، وبالنسبة للتصريح فقد أصدرت هيئة الخدمات المالية الوطنية خطابا برقم : س ر/٣/ف ب / ٢٠٢١/١ بشأن تصريح توحيد ودمج شريكة بنك مانديري الإسلامي وشريكة بنك الوطني الإندونيسي وشريكة بنك الشعب الإندونيسي مرفقا بتعديلات اسم البنك باستخدام تصريح باسم شريكة بنك الإسلامي الإندونيسي باعتباره نتيجة الاندماج كما صرح انطو موصولا بأن البنك الإسلامي الإندونيسي يتطور ويدخل في مرحلة تالية وهي القيام بأداء الرقابة تجاه تعديلات الخطة والدليل لها التابعة لوزارة العدل والقانون وتعديل وقيد الاسهم والصكوك في برصة بإندونيسيا[٤١].

وبعد جريان هذا البنك الشرعي الإسلامي في ١ فبراير كانت البنك الإسلامي تمتلك عديدا من الفرص المتاحة ومنها الدمج والتوحيد ببعض المؤسسات المالية.

وفي استخدام أموال الزكوات والأوقاف واستغلالها حتى يكون أكثر إنتاجا فبنك الإسلامي الإندونيسي يقدر على تفعيل جمع هذه الآموال عن طريق استخدام وسائل الإعلام والتقنية الحديثة وأجهزتها المعاصرة من أجل إعطاء الخدمات المتميزة للعميلين، خاصة في عهد ينزل فيه تمويل الزكاة ٦٪ من الواردات فالدمج أصبح واجب المنزل لنا جميعا.[٤٢]

ويرى عارف مدير شريكة البنك الإسلامي الإندونيسي أن هذا البنك قام بعملية تطوير فني في مجال وسائل التكنولوجيا الحديثة والآجهزة الجديدة لخدمات العميلين في عصر العولمة والألفية الثانية كما أن البرامج المتاحة ليست فقط في الخدمات المالية ولكنها تشمل أيضا جوانب روحية ومعنوية واجتماعية كما

[40] www.kompasiana.com, merger, ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠

[41] Bisnis.com, تم تنزيله ١ فبراير ٢٠٢١

[42] Bisnis.com, تم تنزيله ١ فبراير ٢٠٢١

صرح المدير بأن البنك يستعد ويستقبل ما لا يقل عن ٥٠ مليون نسمة تكون مجل التسويق المتميز في الندوة الدولية أو المؤتمر الدولي حول البنوك الإسلامية يوم الأحد ٣٠ يناير ٢٠٢١.

يقول عارف رشادي إن جيل الشباب يكون محل التسويق الأكثر رواجا بالنسبة للبنوك الإسلامية لأن شعب إندونيسيا يتغلب عليهم طائفة الشباب والجيل الجديد، ومن أجل ذلك فان البنوك الإسلامية لابد وأن تجهز لتحدم احتياجات هؤلاء الشباب ومتطلباتهم ومقتضياتهم بطرق متعددة الأطراف مثل أن تقدم لهؤلاء الخدمات البنكية على أساس التقنيات الحديثة وأجهزة التكنولوجيا المتقدمة.[٤٣]

وفي نهاية عرضه، يؤكد عارف رشادي أن البنوك الإسلامية في إندونيسيا جعلت وحدات تجارية الصغيرة والمتوسطة محل نظرها وتركز فيها وبقيت للبنوك الإسلامية تبنى المشاركات والتعاون مع الوحدات الصغيرة والمتوسطة حتى التهمة التي وجهوها إلى البنوك الإسلامية الإندونيسية إذا أصبحت بنكا دوليا نسي الفقراء والمساكين كما يقول عارف أن هذه دعوى غير صحيحة وتهمة مردودة.[٤٤]

والشريكة البنك الإسلامي الإندونيسي بدأت إجرائتها منذ أن أنشأها السيد رئيس الجمهورية السيد جوكو ويدودو والسيد نائب رئيس الجمهورية الكياهي معروف أمين في يوم ١ فبراير ٢٠٢١ وكانت نتيجة دمج البنوك تمتلك ما يبلغ حوالي ٢٣٠ بليون أو يحل ترتيب السابع على متسوى الجمهورية.

يقول مدير البنك الإسلامي الإندونيسي هيري جوناردي كما قاله السيد رئيس الجمهورية ونائب سيادته أن البنوك الإسلامية مثل الطفل حديث الولادة المتولدة من ثلاثة بنوك.

ونشأة هذا البنك كان يلعب دورا محوريا مهما للغاية لتحقيق أمل ليكون مرجعا في مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية.

ويقول ايرك طاهر معالي وزير شؤون الهيئة التجارية للدولة إن الحكومة في هذا الأمر يرغب في دفع إندونيسيا ليكون مرجعا أساسيا في الاقتصاد الإسلامي العالمي كما أن البنك الإسلامي الإندونيسي ليس مجرد شريكة مؤقتة.

---

[٤٣] عزيزة نور، و الفي، ٣١ يناير ٢٠٢١ نفس المرجع

[44] Bisnis.com, تم تنزيله ٣١ يناير ٢٠٢١

إن البنك الإسلامي الإندونيسي سيكون السابع في الترتيب في إندونيسيا على حسب مجموع الدخل، كما نحس بأن وظيفتنا ليس فقط نجمع البنوك الثلاثة ولكن في الوقت نفسه نقوم بعملية تحسين أداء العمل والقيام باصلاحات الإجراءات وإدارة الأزمات.

إن البنك الإسلامي الإندونيسي هو تحقيق رغبة وعزم الحكومة لتقديم وتطوير الاقتصاد الإسلامي وخطوة استراتيجية لتجعل دولة إندونيسيا احد مراكز مالية في العالم.[٤٥]

ونتيجة الدمج بين البنوك الثلاثة كان في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ تمتلك من البملغ يصل إلى ٢٤٠ بليون وتمويل بلغ إلى ١٥٧ بليون ود.ك.ف (DKP) ٢١٠ بليون وراس المال قدره ٢٢،٦ بليون.

إن البنك الإسلامي الإندونيسي لديها أكثر من ١٢٠٠ مكتبا فرعيا كما تمتلك ٢٠٠٠٠ موظفا وعميلا المنتشرة في إرجاء إندونيسيا كما أن البنك الإسلامي الإندونيسي يحل السابع في الترتيب في إندونيسيا بحسب مجموع الموارد المالية.[٤٦]

ومما سبق بيانه، يتضح لنا أن مستقبل أن البنك الإسلامي الإندونيسي بعد صدور قانون الدمج كان جيدا لأن أهداف الدمج عند نظر الحكومة أن تجعل إندونيسيا مركزا أساسيا ومرجعا رئيسيا في مجال الاقتصاد الإسلامي كما تأمل ان تكونن السابعة في إندونيسيا.

[45] Bisnis.com, ٢٠٢١ تم تنزيله ١ فبراير

[46] Bisnis.com, ٢٠٢١ تم تنزيله ١ مارس

الخلاصة

وخلاصة هذا البحث، أنه يعتبر مستقبل البنوك الإسلامية في إندونيسيا بعد عملية دمج البنوك الإسلامية الإندونيسية BSI جيدا وبارزا طبقا للأهداف التي من أجلها قررت الحكومة بتوحيد البنوك الثلاثة ودمجها في بنك واحد، وهي شريكة بنك مندیري الإسلامي PT. Bank Mandiri Syariah، وشريكة بنك دولة إندونيسيا الإسلاميPT. BNI Syariah وشريكة بنك الشعب الإسلامي للتقسيط PT. BPR. Syariahالتي يتم دمجها وتوحيدها في بنك واحد باسم بنك إندونيسيا الإسلامي بحيث ترغب في دفع إندونيسيا إلى تصييرها مرجعا محوريا ورئيسيا في الاقتصاد الإسلامي في العالم لاسيما قد اختل بنك إندونيسيا الإسلامي الترتيب السابع على مستوى الجمهورية من ناحية مجموع الموارد المالية.

المصادر والمراجع

أسكاريا. *العقود والمنتجات المالية الشرعية*. جاكرتا: شريكة راجا جارفندو فراسادا، ٢٠٠٨.

أمين، رياون. *تنظيم البنوك الإسلامية في اندونسيا*. جاكرتا: مطبعة جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، ٢٠٠٩.

أمين، معروف. *تجديد أحكام الاقتصاد الإسلامي في تطوير المنتجات المالية المعاصرة*. تنارا: مؤسسة النووي سنة، ٢٠١٣.

بانساوان، محمد اندرا. "وجود الاقتصاد الإسلامي، دراسة عن تطورات البنوك الإسلامية في إندونيسيا." *دورة القانون والأحكام* ١، العدد ٢ (أبريل ٢٠١٧).

بنك إندونيسيا. *إحصاءات البنوك الإسلامية سنة ٢٠١٣* . جاكرتا: بنك إندونسيا، ٢٠١٣.

بودي، وعزيزي ستياوان. "البنوك الإسلامية : تحديات وفرص لتطويرها في إندونيسيا." *دورية كوردنات* ١، العدد ٧ (أبريل ٢٠٠٦).

ت رشدي. "إيجابيات في نظام المضاربة بالبنوك الإسلامية." *دورية كفية* ١، العدد ٢ (فبرير ٢٠٠٦).

حسين، نظرة الزمن. *الرد على شكوك الأمة بالبنوك الإسلامية*. جاكرتا: ف. ك. س.، ٢٠٠٧.

حسيني، منصور وداني كوناوان. *اتجاهات البنوك في القرآن الكريم*. جاكرتا: شريكة فيسي جيترا كراسي، ٢٠٠٧.

دانج، وحي ومحمد. *تطبيق الشريعة في راس المالي*. د.م: د.ن، ٢٠١٤.

الرحمن، فتح وعايف. "مراجعة على قيم البنوك الإسلامية بإندونيسيا." *دورية الموارد*، العدد ٩ (فبراير -أغسطس ٢٠١٠).

زمخشري، أندي. "الرقاب الشرعية تطبيقا لنظام الحسبة." *مجلة الزهراء للدراسات الإسلامية والعربية* ١٥، العدد ١ (ديسمبر ٢٠١٨).

سابوترا، رفقي. "تفعيل مقاصد الشريعة وضوابطه في تنزيل الأحكام على النوازل." *مجلة الزهراء للدراسات الإسلامية والعربية* ١٥، العدد ٢ (ديسمبر ٢٠١٨).

سومطنو، وركون. *أصول البنوك الإسلامية*. جاكرتا: راجا كرافندوا، ٢٠٠٤.

مفتي، عاريس، ومحمد شاكر سولا. *أمانة للوطن، نظام الاقتصاد الإسلامي*. جاكرتا: مس، ٢٠٠٧.

المهيمن، عبد الوهاب عبد. "تطوير قيم الشريعة الإسلامية في استجابة ديناميات المجتمع والتقدم." *مجلة الزهراء للدراسات الإسلامية والعربية* ١٦، العدد ١ (يونيو ٢٠١٩).

مولانا، محمد نصر الدين فضل. *المصاريف الإسلامية*. د.م: دار العلم للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

هشام، نور. "الحضوع الشرعي في الصناعة المالية." *دورية الأحكام* ١، العدد ٢٣ .

هيئة الشرعية القومية لمجلس العلماء الإندونيسي والبنك الإندونيسي. *مجموع فتاوى الهيئة*.

"Bisnis.Com." Accessed February, 2021. https://www.bisnis.com/.

Hidayatullah, Syarif. "Strategi Menjaga Pertumbuhan Bank Syariah Di Tengah Pandemi Covid-19." *Al-Mizan: Jurnal Hukum dan Ekonomi Islam* 5, no. 1 (2021): 101–124.

Kompasiana.com. "merger." *KOMPASIANA*. Accessed November 30, 2021. https://www.kompasiana.com/.

Muhaimin, Abdul Wahab Abdul. "Developing Islamic Values in Response to the Social Dynamics and Technology Advancement | تطوير قيم الشريعة الإسلامية في استجابة ديناميات المجتمع والتقدم التكنولوجي." *AL-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies* 16, no. 1 (June 13, 2019). http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/article/view/11569.

Saputra, Refki. "Optimization of Purposes of Islamic Sharia and Their Rules in Creating Law for Contemporary and Actual Issues | تفعيل مقاصد الشريعة وضوابطه في تنزيل الأحكام على النوازل والمستجدات." *AL-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies* 15, no. 2 (December 19, 2018). http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/article/view/10130.

Zamakhsyari, Andi. "Islamic Monitoring as System of Controlling | الرقابة الشرعيبة تطبيقا لنظام الحسبة." *AL-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies* 15, no. 1 (December 19, 2018). http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/article/view/10117.